التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

2003

الملف الإعلامي

سلطنة عمان
وزارة الاقتصاد الوطني
التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

القانون الإحصائي

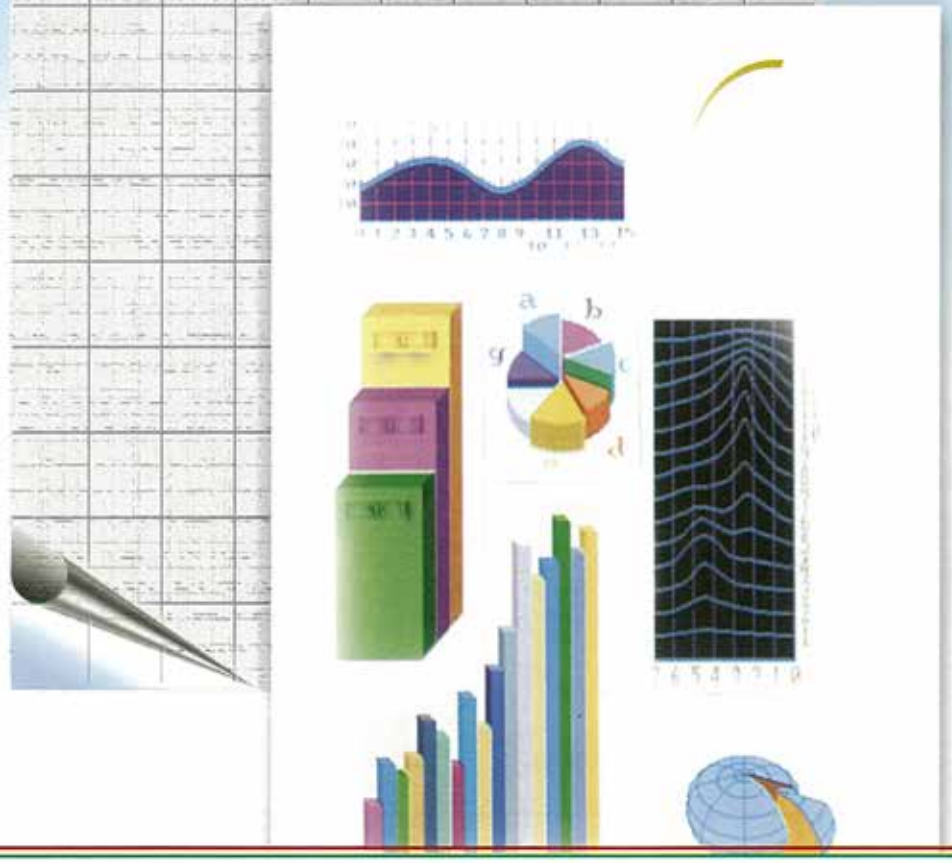

مرسوم سلطاني رقم ٢٠٠١/٢٩م

بإصدار القانون الإحصائي

نحن قابوس بن سعيد
سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١، وعلى القانون الإحصائي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٨/٨٧ ، وعلى المرسوم السلطاني رقم ٩٧/٨٤ باجراء تعديل في مسميات بعض الوزارات وانشاء وزارة الاوقاق والشؤون الدينية والغاء وزارة التنمية . وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مادة (١) : يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن تنظيم جمع ونشر البيانات الاحصائية في سلطنة عمان .

مادة (٢) : يصدر وزير الاقتصاد الوطني اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام القانون المرافق.

مادة (٣) : يلغى القانون الاحصائي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٨/٨٧ المشار اليه ، كما يلغى كل ما يخالف القانون المرافق او يتعارض معه .

مادة (٤) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

صدر في : ١٣ من محرم سنة ١٤٢٢هـ

الموافق : ٧ من ابريل سنة ٢٠٠١م

القانون الإحصائي

مادة (١) :

في تطبيق احكام هذا القانون تكون للكلمات والعبارات الآتية المعاني الموضحة قرين كل منها ما لم يقتض السياق معنى آخر .

أ ـ **الـوزارة** : وزارة الاقتصاد الوطني .

ب ـ **الـوزير** : وزير الاقتصاد الوطني .

ج ـ **الأمين العام** : الأمين العام بوزارة الاقتصاد الوطني .

د ـ **الوكـيل** : وكيل وزارة الاقتصاد الوطني لشؤون التنمية

هـ ـ **المديرية العامة** : المديرية العامة للاحصاءات الاجتماعية أو المديرية العامة للاحصاءات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد الوطني بحسب الأحوال.

و ـ **المـديـر العـام** : المدير العام للإحصاءات الاجتماعية أو المديرالعام للإحصاءات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد الوطني بحسب الأحوال .

ز- **الجهات الحكومية** : الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة .

ح- **الجهات الخاصة** : جميع الشركات والمؤسسات الخاصة وأصحاب المحال العامة والحرفية والمهنية والتجارية والصناعية والجمعيات الأهلية .

ط- **اللجنة** : اللجنة المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا القانون .

ى- **البيانات الإحصائية** : جميع الأرقام والبيانات الإحصائية الإدارية أو التي تجمع من خلال المسوح الإحصائية المتعلقة بالنواحي الاقتصادية

والماليةوالسكانية والاجتماعية والثقافية والصحية وكل ما يتعلق بالمجتمع ونشاطاته .

ك- **المسوح الإحصائية** : عملية جمع البيانات الإحصائية سواء بصورة شاملة أو بنظام العينة .

ل- **التعداد السكاني** : عملية إجراء إحصاء شامل لعدد السكان في السلطنة مع مختلف البيانات الإحصائية المطلوبة فنيا لذلك .

مادة (٢) : يجرى تعداد سكاني كل (١٠) سنوات ويصدر بذلك مرسوم سلطاني يحدد المواعيد والإجراءات اللازمةلذلك ويجوز إجراء مسوح إحصائية لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية وفقا لخطة عمل تضعها المديرية العامة .

مادة (٣) : تكون المديرية العامة هي الجهة المسؤولة عن نشر بيانات ونتائج المسوح الإحصائية والتعداد السكاني . وذلك وفقا لخطة عمل سنوية ، كما تتولى توحيد المعلومات وتنسيقها وتحليلها وإعدادها للنشر .

مادة (٤) : استثناء من أحكام المادة (٣) يجوز للجهات الحكومية أن تجمع وتنشر البيانات الإحصائية الخاصة بالمسائل الداخلة فى اختصاص كل منها وذلك وفق خطة سنوية مصدق عليها من اللجنة المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا القانون ، وعليها موافاة المديرية العامة بنسخ من هذه البيانات .

وللجهات الخاصة إجراء مسوحات إحصائية خاصة بتسويق منتجاتها أو خدماتها لاستخدامها الخاص أو لحساب جهات أخرى ، بشرط الحصول على

إذن كتابي مسبق من المدير العام ، ولا يجوز نشر مايتم جمعه من بيانات إحصائية وفقا لهذه الفقرة.

مادة (٥) : يصدر مركز المعلومات والنشر بوزارة الاقتصاد الوطني النشرات التالية بالتعاون مع المديرية العامة :

أ- كتاب سنوي للإحصاءات الوطنية يشمل جميع البيانات الإحصائية المتوفرة وذات الأهمية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وللتعريف بنواحي التقدم والتطور في مختلف المجالات .

ب- نشرة ربع سنوية بأهم المؤشرات الإحصائية .

ج- نشرة شهرية بأهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية .

د- أية نشرات دورية أخرى متخصصة تدعو الحاجة الى إصدارها .

هـ- نشرات غير دورية بنتائج ما تجريه من مسوحات إحصائية .

مادة (٦) : على جميع الجهات الحكومية والخاصة والأفراد الالتزام بتقديم جميع البيانات التي تطلبها المديرية العامة او الجهات الحكومية التي تجمع وتنشر البيانات الخاصة بالمسائل الداخلة في اختصاص كل منها ، والتعاون معها في إتمامها على أكمل وجه بما يطابق الحقيقة ، وحسب المواصفات الإحصائية المتعارف عليها ، وفق البرنامج الزمني المعد من قبل المديرية العامة أو الجهات الحكومية ، وتستثنى وزارة الدفاع والجهات الأمنية الأخرى - ما عدا الجمارك ـ من تقديم البيانات عدا ما تسمح به بإذن كتابي خاص.

مادة (٧): على سلطات الأمن العام أن تساعد المكلفين بإجراء المسوحات أو التعداد بما يكفل تأديتهم مهمتهم على أكمل وجه إذا طلب منها ذلك .

مادة (٨): تعتبر جميع البيانات الفردية وفقا لأحكام هذا القانون والتي تتعلق بأى إحصاء أو تعداد سرية ، ولا يجوز نشرها إلا بصورة تجميعية ، ويحظر اطلاع أي فرد أو هيئة عامة أو خاصة عليه إلا بموافقة صاحب الشأن بها ، كما لا يجوز استخدامها لغير الأغراض الإحصائية .
ولا يجوز استخدام أى بيان إحصائي فردى لترتيب أي عبء مالي ولا يجوز اتخاذه دليلا على جريمة أو أساسا لأى إجراء أو تصرف قانونى ، ويجوز استخدامه كبينة ضد من قدم معلومات غير صحيحة .

مادة (٩): تشكل لجنة استشارية للإحصاء برئاسة الأمين العام وعضوية كل من :

- وكيل وزارة الاقتصاد الوطني لشؤون التنمية
- الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني
- وكيل وزارة الإعلام .
- وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني لشؤون العمل .
- وكيل وزارة الصحة لشؤون التخطيط .
- وكيل وزارة التربية والتعليم للتخطيط التربوي والمشاريع .
- وكيل وزارة الزراعة والثروة السمكية .
- وكيل وزارة التجارة والصناعة للتجارة والصناعة .
- وكيل وزارة الخدمة المدنية .
- ممثل عن شرطة عمان السلطانية .

- ممثل عن جامعة السلطان قابوس .
- مدير عام الإحصاءات الاجتماعية .
- مدير عام الإحصاءات الاقتصادية .

وتتولى هذه اللجنة مراجعة اللوائح التي تعدها الوزارة طبقا لهذا القانون ، تمهيدا لإقرارها من الوزير ، بالإضافة إلى تنسيق الجهود التي تبذل لجمع وتحليل البيانات الإحصائية ، كما تتولى بصفة خاصة المهام الآتية :

أ- اعتماد الخطط الإحصائية الإقتصادية والاجتماعية طويلة المدى والخطط الإحصائية السنوية التي تعدها الوزارة والجهات الحكومية الأخرى .

ب- تنسيق الأعمال والأنشطة الإحصائية بالسلطنة .

ج- تحديد الأولويات للدراسات والمسوحات والتعدادات الإحصائية طبقا لاحتياجات الجهات الحكومية المختلفة وبما يخدم أغراضها التخطيطية .

د- توحيد المفاهيم والمصطلحات الإحصائية بالسلطنة ومتابعة تطبيق التوصيات الدولية فيهذا الشأن .

هـ- تقرير طريقة إجراء العمليات الإحصائية والطرق الفنية التي تتبع في إعدادها ونشر نتائجها بما يضمن الارتقاء بمستوى الدقة وسرعة الإنجاز في الإحصاءات الرسمية .

و- مراجعة تكاليف العمليات الإحصائية المتخصصة لمختلف الجهات الحكومية ، وإبداء ملاحظاتها للجهات المختصة .

ز- تشجيع الدراسات والبحوث الإحصائية في مختلف الميادين والمستويات ، والعمل على نشر الوعي الإحصائي بما يكفل إعداد وتخريج عدد كاف من المؤهلين للعمل في ميدان الإحصاء .

ح - الموافقة على نشر نتائج الاحصاءات الرسمية التي تقرر اجراؤها او جمعها في نشرات

دورية أو خاصة باستثناء ما ترى الاحتفاظ بسريته من تلك النتائج.

وتستعين اللجنة بحسب طبيعة الموضوعات بعدد من الخبراء والمختصين.

مادة (١٠): مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقررها قانون آخر يعاقب بالسجن لمدة لا تجاوز ستة أشهر او بغرامة لا تجاوز خمسمائة ريال عماني أو بالعقوبتين معا كل من :

أ – يخل بسرية البيانات الأحصائية الفردية

ب – يحصل بطريق الغش أو التهديد على بيانات إحصائية فردية تتمتع بالسرية وفقا لأحكام هذا القانون .

ج – يجمع وينشر بيانات أو مسوحا إحصائية أو تعدادات غير صحيحة مع علمه بذلك .

د – يعطل عمداً عملاً من أعمال جمع البيانات عن طريق المسوحات أو التعدادات المعتمدة في خطة عمل المديرية العامة أو الخطط الإحصائية للجهات الحكومية.

وتكون العقوبة بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة ريال عماني لكل من يمتنع عن الإدلاء بالبيانات المطلوبة وفقا لأحكام هذا القانون ، او يدلي ببيانات غير صحيحة مع علمه بذلك ، ويعتبر في حكم الممتنع كل من لا يقدم البيانات المطلوبة خلال الموعد المعين لذلك ما لم يثبت أن التأخير كان بعذر مقبول.

سلطنة عمان
وزارة الاقتصاد الوطني
التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

مرسوم سلطاني رقم ٢٠٠١/٨٧م

بإجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

نحن قابوس بن سعيد
سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة
الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١،
وعلى القانون الإحصائي الصادر
بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/٢٩م.
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مادة (١): يعمل بالأحكام المرافقة في شأن إجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت.

مادة (٢): ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره.

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

صدر في : ١ من جمادى الأولى سنة ١٤٢٢هـ
الموافق : ٢٢ من يوليو سنة ٢٠٠١م

الأحكام الخاصة بإجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

مادة (١) : يجرى تعداد شامل للسكان والمساكن والمنشآت ، تستكمل إجراءاته ويبدأ العد الفعلي في ديسمبر عام ٢٠٠٣م .

مادة (٢) : على وزارة الاقتصاد الوطني إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإجراء التعداد في الموعد المنصوص عليه في المادة (١).

مادة (٣) : يكون وزير الاقتصاد الوطني مشرفاً عاماً للتعداد .

مادة (٤) : تشكل لجنة وطنية عليا للتعداد برئاسة وزير التراث القومي والثقافة وعضوية كل من :

وزير الاقتصاد الوطني . نائباللرئيس
وزير الداخلية
وزير التربية والتعليم
وزير الصحة
وزير الإعلام
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني
وزير الدولة ومحافظ ظفار
المفتش العام للشرطة والجمارك
رئيس جامعة السلطان قابوس
وكيل وزارة الاقتصاد الوطني لشؤون التنمية
مدير عام مشروع التعداد . أميناً للسر ومقرراً

وللجنة أن تستعين في أداء أعمالها بمن تراه من المسؤولين الحكوميين والخبراء وغيرهم ولها أن تشكل لجاناً فرعية للقيام بمهام معينة .

مادة (٥) : تختص اللجنة الوطنية العليا للتعداد بالآتي :-

١. اعتماد لحظة الإسناد الزمني للتعداد ، ودراسة ما يترتب على ذلك من إجراءات لدى الأجهزة الحكومية المختصة وإتخاذ مايلزم لتنفيذ تلك الإجراءات .

٢. اعتماد خطة تعبئة المتطلبات البشرية والمادية اللازمة لإجراء التعداد وإتخاذ الإجراءات اللازمة لوضعها موضع التطبيق.

٣. تحديد البيانات الإحصائية المطلوب جمعها فنياً خلال التعداد في ضوء احتياجات الأجهزة الحكومية المختلفة ، واعتمادنماذج استمارات البيانات اللازمة لذلك .

٤. إبداء الرأي فيما يعرضه عليها مشرف عام التعداد من موضوعات .

مادة (٦) : يصدر وزير الاقتصاد الوطني قراراً بتشكيل لجنة فنية لمشروع التعداد وتحديد اختصاصاتها واعتماد الهيكل التنظيمي للمشروع.

مادة (٧) : يستثنى مشروع التعداد من كافة القواعد وأحكام الصرف ونظام المناقصات والمعاملات المالية وغيرها من القواعد والأنظمة واجبة التطبيق والمعمول بها في السلطنة. وعلى وزير الاقتصاد الوطني وضع نظام مالي ومحاسبي خاص بالمشروع يطبق بعد اعتماده من مجلس الوزراء .

مادة (٨) : يحظر التعرض للعلامات والأرقام التي توضع على واجهات المباني خدمة لأهداف التعداد .

مادة (٩) : يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (١٠) من القانون الإحصائي كل من يخالف حكم المادة (٨) من هذا المرسوم والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

سلطنة عُمان
وزارة الاقتصاد الوطني
التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

تاريخ التعدادات

في العالم
في الوطن العربي
وفي سلطنة عُمان

ديسمبر ٢٠٠٢م

تاريخ التعداد في العالم

تشير دراسة تطور المجتمعات البشرية إلى أن عمليات عد السكان ليست وليدة العصر الحديث بل هي ممارسات موغلة فيالقدم . فعلى أثر ظهور المجتمع الطبقي وسلطة الدولة برزت الحاجة لجمع المعلومات المتعلقة بالمجتمع وخاصة حول السكان ومقومات ثروة الدولة ، وذلك تلبية للحاجات الحربية والضريبية بالدرجة الأولى . وتشير المصادر التاريخية إلى أن ثمة إشكالاً مختلفة من عمليات عد السكان عرفتها بعض الشعوب العريقة كالصينيين واليابانيين والفرس والإغريق والرومان .

كما شهدت العصور الوسطى تعدادات كثيرة جرت في العديد من الدول الأوربية. غير أن تلك العمليات لم تتصف بدورية منتظمة، كما أنها غالباً ما كانت تقتصر في شمولها على فئات معينة من السكان كالقادرين على الخدمة في الجيش أو الذين عليهم دفع الضرائب . وقد بقيت عمليات العد بشمولها وأهدافها على ذلك النحو ردحاً طويلاً من الزمن ، بل استمرت في بعض الأقطار إلى أواخر القرن التاسع عشر أو حتى إلى مطلع القرن العشرين .

ويجمع مؤرخو الإحصاء على أن القرن السابع عشر شهد ميلاد فكرة التعداد الشامل ، فمنذ عام ١٦٣٥م أجريت في العديد من المستعمرات في أمريكا الشمالية والجنوبية تعدادات تذكر بعض المصادر بأنها تشابه تلك التي تجرى في الوقت الحاضر ، ويعتبر البعض بأن التعداد الذي أجري في السويد عام ١٧٤٩م كان فاتحة التعدادات الشاملة في أوروبا ، وقد نفذ هذا التعداد بطريقة خاصة حيث استقيت المعلومات حول الأفراد من الهيئات الروحية والابرشيات . غير أن غالبية المؤرخين يجمعون على أن التعداد الذي أجري في الولايات المتحدة عام ١٧٩٠م هو أول تعداد في العالم من حيث التزامه بالأسس العلمية الحديثة ، وهو فضلاً عن ذلك أقدم تعداد مستمر في دوريته حتى الآن حيث يجرى منذ ذلك الوقت مرة كل عشر سنوات . وعلى الرغم من ذلك فإن أسلوب العد الفردي – وهو أحد السمات الأساسية للتعداد – لم يؤخذ به في الولايات المتحدة إلا منذ عام ١٨٥٠م . وقد سبقها في ذلك التعداد الذي أجرى في بروكسل عام ١٨٤٢م ثم في بلجيكا عام ١٨٤٦م .

تاريخ التعداد في الوطن العربي

تجري الدول العربية التعدادات السكانية كغيرها من دول العالم وتعتبر مصر أول دولة عربية تجرى تعداداً عاماً لسكانها حيث يرجع تاريخ أول تعداد فيها عام ١٨٨٢م . ونعرض فيما يلي جدولاً يبين تاريخ إجراء التعداد الأول في عدد من الدول العربية : -

الـدولة	تاريخ اجراء اول تعداد
تونس	١٩٢١م
سورية	١٩٢٢م
العراق	١٩٢٧م
البحرين	١٩٤١م
الاردن	١٩٥٢م
ليبيا	١٩٥٤م
الكويت	١٩٥٧م
المغرب	١٩٦٠م
جيبوتي	١٩٦١م
السعودية	١٩٦٤م
الجزائر	١٩٦٦م
قطر	١٩٧٠م
السودان	١٩٧٣م
اليمن	١٩٧٣م
الإمارات	١٩٧٥م
موريتانيا	١٩٧٧م
سلطنة عمان	١٩٩٣م
فلسـطين	١٩٩٧م

● يعود هذا التعداد الى الجزء من اليمن الذي كان قبل الوحدة بين شطري اليمن يسمى جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية . أما الشطر الأخر وهو ما كان يسمى الجمهورية العربية اليمنية فقد أجرى التعداد الأول فيه عام ١٩٧٥م .

ان استعراض بدايات إجراء التعدادات السكانية في دول العالم العربي -على نحو ما يوضحه الجدول أعلاه- إنما ينصب على التعدادات العامة ، غير أن ثمة تعدادات جزئية كثيرة جرت قبل ذلك في عدد من الأقطار العربية ، وقد أقتصر بعضها على صنوف من السكان أو على مناطق دون غيرها في البلد الواحد .

تاريخ التعداد في سلطنة عمان

أ - تعداد ١٩٩٣م

قامت حكومة سلطنة عُمان بإجراء أول تعداد عام للسكان والمساكن والمنشآت في ديسمبر ١٩٩٣م شمله حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله برعايته السامية حيث تفضل جلالته وأصدر المرسوم السلطاني رقم (٩١/٥٠) بتاريخ ٢٦ ذو القعدة ١٤١٦هـ الموافق ١٠ يوليو ١٩٩١م ، ثم تواصلت الرعاية السامية خلال مراحل التعداد المختلفة عندما تفضل جلالته قبل بداية العد الفعلي وبالتحديد في الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٩٣م ، وهي ليلة الإسناد الزمني للتعداد بمخاطبة المواطنين والوافدين عبر وسائل الإعلام المختلفة لحثهم على الإدلاء بالبيانات المطلوبة والتعاون مع القائمين بأمر التعداد للمساهمة في إنجاح هذا العمل الرائد .

وقد شمل برنامج التعداد في حقيقة الأمر ثلاثة عمليات كبرى في نفس الوقت، حيث أجري في إطار ذلك البرنامج تعداد للسكان وآخر للمساكن وثالث للمنشآت . هذا إلى جانب حصر شامل للمباني القائمة على أرض السلطنة .

وعلى الرغم من كونه التعداد الأول في تاريخ السلطنة ، فقد حقق نجاحاً ملموساً سواء على صعيد التخطيط

أو على صعيد التنفيذ. وقد أعلنت نتائجه الأولية بعد فترة وجيزة من إنتهاء اعمال العد . أما نتائجه النهائية والتفصيلية فقد انجز تجهيزها خلال ثمانية أشهر . وليس من قبيل المبالغة القول بأنها كانت فترة قياسية ولم يسبق لها مثيل في أي بلد آخر في العالم .

ويرجع القسط الأوفر من النجاح في ذلك التعداد الى تلك الإستجابة التي لقيها التعداد من قبل المواطنين والمقيمين والتعاون الذي أبدوه تجاه العدادين ، وكان ذلك بفعل حمله التوعية المكثفة التي سبقت ورافقت أعمال العد . ومن الجدير بالذكر ان عدد العمانيين الذين شاركوا في أعمال ذلك التعداد قارب (٤٥٠٠) مشارك من كافة المستويات وفي مختلف المراحل .

ب - تعداد ٢٠٠٣م

وتجري الاستعدادات في الوقت الحاضر لإجراء التعداد العام الثاني للسكان والمساكن والمنشآت في سلطنة عمان ويأتي هذا التعداد تنفيذا للمرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠٠١/٨٧). وقد أناط هذا المرسوم مهمة إجراء التعداد بوزارة الاقتصاد الوطني، وسمى وزير الاقتصاد الوطني مشرفا عاما للتعداد ، وقضى بإجراء العد الفعلي للسكان والمساكن في ديسمبر من عام ٢٠٠٣ .

وتضمن المرسوم السامي أيضا تشكيل لجنة وطنية عليا للتعداد برئاسة صاحب السمو السيد وزير التراث والثقافة ، وعضوية عدد من الوزراء وكبار الموظفين ، وتختص هذه اللجنة بدراسة واعتماد المسائل المحورية في مشروع التعداد .

وقد باشرت وزارة الاقتصاد الوطني مسؤولياتها بإرساء الأسس القانونية والتنظيمية للتعداد . فشكلت جهازا خاصا للتعداد (إدارة التعداد) وضعت له هيكلا تنظيميا ولائحة تحدد مهام وصلاحيات كل من الوظائف والأجهزة واللجان التي يضمها ذلك الهيكل واستهلت إدارة التعداد عملها بوضع خطة شاملة للأعمال التحضيرية تتألف من (٨٨ بندا) تنفذ وفق توقيت زمني محدد . وتعتبر الأعمال التحضيرية بمجملها واحدة من خمسة مراحل تشكل برنامج التعداد . وتابعت إدارة التعداد إرساء الأسس التنظيمية لعملها فوضعت أنظمة

خـاصة تلائم طـبيعة العمل التعدادي في مقـدمتها النظـام المالي والمحـاسبي للتـعداد ، ونظام التوثيق وتدوين الخبرات .

وقد أنجزت إدارة التعداد حتى الآن قسطا وافرا من الأعمال التحضيرية المدرجة بالخطة وفي مقدمتها تصميم استمارة التعداد وما يرتبط بها من تصاميم فنية أخرى .

وتقوم حالياً بتنفيذ برنامج ضخم يطلق عليه : برنامج أعمال الخرائط . ويشتمل هذا البرنامج على مجموعة من الفعاليات المكتبية تتلخص في تحديث قوائم التجمعات السكانية بالسلطنة وترقيم المباني في هذه التجمعات وحصر ما فيها من مساكن ومنشآت وأسر وأفراد وتقسيم كل من التجمعات الى مربعات تعدادية تمهيدا لتقسيم السلطنة الى مناطق عد . ويترافق ذلك مع إعداد خرائط وكروكيات لتلك المربعات تبين حدودها ومعالمها وما يتواجد عليها من مباني ومشيدات . كما يشمل البرنامج إعداد خرائط للولايات تثبت عليها التجمعات السكانية في مواقعها الصحيحة.

سلطنة عمان
وزارة الاقتصاد الوطني
التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

التعداد
مفهومه
إستخداماته

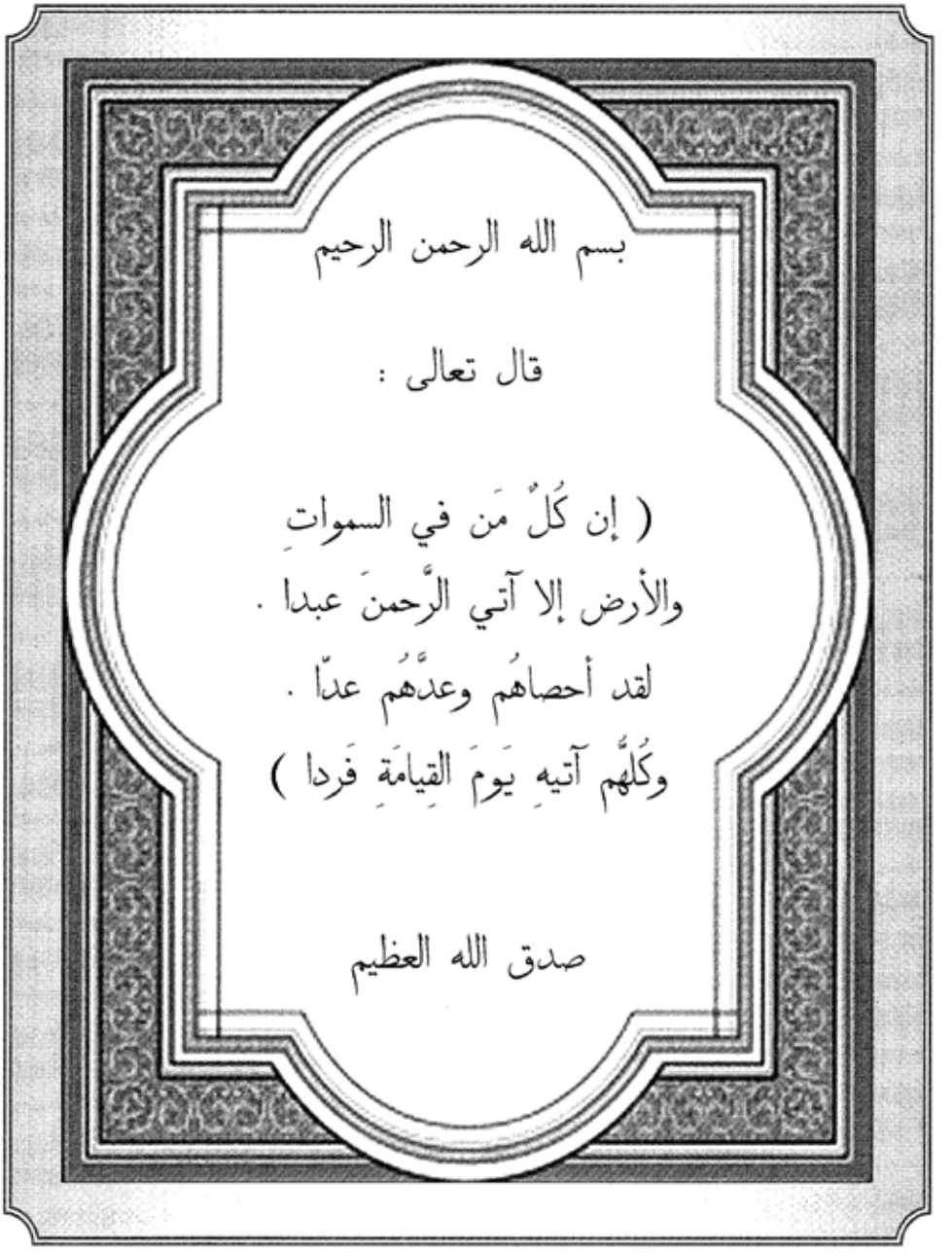
بسم الله الرحمن الرحيم
قال تعالى :
(إن كُلُّ مَن في السمواتِ
والأرض إلا آتي الرَّحمنَ عبدا .
لقد أحصاهُم وعدَّهُم عدّا .
وكُلُّهم آتيهِ يومَ القِيامَةِ فَردا)
صدق الله العظيم

(ان وضع الخطط وتنفيذها ورسمها وبناءها
لا يتأتى إلا بمعرفةالواقع الذي نعيش فيه
والاحاطة بكل معطياته وموجوداته حتى
يتسنى لنا ان نضع أقدامنا
على الطريق الموصل إلى التنمية الشاملة)

قابوس بن سعيد

١٩٩٣/١١/٣٠م

مفهوم التعداد

التعداد كلمة مصدر بمعنى العد . والعد لغة : هو الإحصاء، وإصطلاحاً : هو عملية تتناول جمع ومعالجة ونشر المعلومات التفصيلية حول عدد وخصائص جميع مفردات مجتمع معين في زمن محدد.

والتعداد مصطلح جديد في علم السكان . ولهذا لم يرد ذكر له في المعاجم العربية المبكرة ولا في مؤلفات الأقدمين من العرب والمسلمين . فإبن خلدون مثلاً ، وهو من اكثر علماء المسلمين اهتماماً بالقضايا ذات الصلة بالمسائل السكانية وأوسعهم إلماماً بها ، لم يستخدم كلمة التعداد في كتاباته ، بل استخدم كلمة الإحصاء بمعنى العد أو التعداد كقوله مثلاً (إحصاء الأعداد من الأموال والعساكر) .

وكلمة التعداد في العربية يقابلها بالإنجليزية (CENSUS) وهذه الكلمة لاتينية الأصل كانت تستخدم عند الرومان للتعبير عن عملية تسجيل المواطنين وممتلكاتهم ، أما اليوم فإنها تستخدم للتعبير عن تعداد السكان حتى ولو لم تقترن بكلمة السكان . كما أصبحت تستخدم للدلالة على تعداد لأي وحدات أخرى كالمباني أو المساكن أو المنشآت أوغيرها ، وفي هذه الحالة تقترن بنوع الوحدة موضوع التعداد فيقال تعداد المباني ، تعداد المساكن، تعداد المنشآت ، التعداد الزراعي... وهكذا .

التعريف العصري للتعداد

تعرف توصيات الأمم المتحدة تعداد السكان بأنه (العملية الكلية لجمع وتجهيز وتقييم وتحليل ونشر البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأفراد في قطر معين، أو في جزء محدد المعالم من هذا القطر ، عند لحظة زمنية محددة) وقد أعطى هذا التعريف تعداد السكان مضمونه العصري باعتباره أكثر من مجرد حصر شامل يستهدف معرفة عدد الأفراد في مكان محدد ، إذ يراد منه معرفة خصائصهم أيضاً . وهو أوسع نطاقاً من كونه عملية جمع للبيانات السكانية وتجهيزها ، حيث يتعدى ذلك إلى تقييم وتحليل ونشر هذه البيانات . وفضلاً عن ذلك فإن هذا التعريف يبرز في مضمونه معظم السمات الأساسية التي تميز تعداد السكان عن غيره من المسوحات الميدانية الأخرى

الغرض من إجراء التعداد

يجرى التعداد السكاني أساساً لمعرفة حالة السكان في بلد معين أو في جزء محدد من ذلك البلد عند لحظة زمنية معينة . وهذه الحالة بمفهومها الواسع تعني عدد السكان ، ومعدلات نموهم، وتوزيعهم الجغرافي ، وتركيبهم الديموغرافي والأسري، وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية. ويمثل تعداد السكان فرصة فريدة لتوفير الأطر الإحصائية الضرورية لإجراء أنواع أخرى من التعدادات والمسوحات بالعينة وتأمين مرتكزاتها . وفضلا عن ذلك يوفر التعداد الكثير من الأسس المفيدة في إنشاء سجلات للأحوال المدنية وتقييم شمولها ودقتها. أما تعداد المساكن فيوفر قاعدة من البيانات الأساسية حول عدد المساكن وتوزيعها وأنواعها وطرق حيازتها والمرافق والتسهيلات

المتوفرة فيها . كما يوفر الأسس اللازمة لدراسة الظروف السكنية ووضع برامج تطويرها .

ويوفر تعداد المنشآت إطاراً إحصائياً بالمنشآت المتواجدة بالبلاد على اختلاف أنواعها وأنشطتها ، ويستخدم في إجراء المسوحات والدراسات المتعمقة حول مختلف القطاعات الاقتصادية.
وفيما يلي استخدامات بعض بيانات التعداد العام للسكان:

أ- بيانات التوزيع الجغرافي للسكان

١- إن معرفة التوزيع الجغرافي للسكان في كل محافظة ومنطقة وولاية ، وفي كل قرية ومدينة يعتبر مطلبا إداريا ملحا لا غنى عنه لاستخدامه في تخطيط الخدمات المحلية وتوزيعها ، وفي تحقيق عدالة توزيع هذه الخدمات بين المناطق المختلفة في البلد . فالطرق والمدارس والمستشفيات وكافة المرافق العامة الأخرى تعتمد في توزيعها غالباً على عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي .

٢- بمقارنة عدد السكان في سنة ما مع ما كان عليه في السابق يمكن قياس معدلات النمو السكاني في كل قسم إداري مما يجعل التنبؤ بهذا العدد في المستقبل أمرا ممكنا . فالتخطيط الإقتصادي والاجتماعي يحتاج لاكثر من مجرد عدد السكان في سنة معينة، فهو يتطلب تنبوءات لما سوف يكون عليه هذا العدد في السنوات المقبلة .

٣- ان معرفة التوزيع الجغرافي للسكان يفيد في حساب المعدلات الحيوية من مواليد ووفيات ، ودراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان على أساس جغرافي، ومقارنة المعدلات والخصائص بين القرى والحضر

ب- بيانات حجم الأسرة وتركيبها

١- إن دراسة حجم الأسرة وتركيبها يعطي مؤشرات عن معدلات تكوين الأسر ومعدلات التغير في هذا التكوين بما يساعد على تقدير عدد الأسر في المستقبل وبالتالي على تقدير عدد الوحدات السكنية اللازمة لها .

٢- إن معرفة التوزيع الجغرافي للأسر ضروري في المسوحات الإحصائية بالعينة حيث تقوم الأجهزة الإحصائية بسحب عينات من هذه الأسر وإجراء دراسات إحصائية اكثر عمقاوتفصيلاً لتصوير خصائص المجتمع .

جـ- بيانات التوزيع العمري للسكان من كل نوع

تعتبر توزيعات السكان حسب فئات السن والنوع (ذكوراً وإناثا) من أهم البيانات السكانية التي يعتبر التعداد المصدر الأساسي لها . كما إنها تشكل حجر الزاوية في كافة الدراسات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وفي مقدمة ذلك : –

١- إجراء تقديرات وإسقاطات السكان للمستقبل بالطرق التركيبية

٢- دراسة مستويات الوفيات حسب فئات السن وبناء جداول الحياة الوطنية ، حيث ان مستويات الوفيات تعتبر مقياسا للحـالة الصحية العامة ومرآة للأحوال الاقتصادية والاجتماعية . كما إن معرفة هذه المستويات وتفاوتها من عمر لأخر تفيد في وضع مشروعات الضمان الاجتماعي ونظم التأمين كما تمكن من توجيه السياسة الصحية التي تهدف الى النهوض بالمستوى الصحي العام . أما جداول الحياة فتعتبر من الأدوات الأساسية في الاسقاطات السكانية والتنبؤ بحجم السكان وتوزيعاتهم العمرية في المستقبل .

٣- دراسة معدلات المواليد العامة والنوعية، حيث ان معرفة توزيع النساء في سن الحمل حسب أعمارهن تعطي الكثير من المؤشرات الدالة على مستوى الخصوبة خاصة إذا درست مع عدد المولودين أحياء للمرأة ، حيث تمكن من التنبؤ بإعداد المواليد السنوية مستقبلا .

٤- معرفة عدد السكان في أعمار معينة كالأطفال الذين بلغوا سن التعليم الإلزامي مثلا . فمن دراسة هذا البيان ومقارنته مع بيانات الانتظام في المدارس يمكننا معرفة مدى استيعاب الخطط التعليمية للأفراد في سن التعليم .

٥- وفي حقل الدراسات الاجتماعية والاقتصادية تفيد بيانات توزيع السكان حسب أعمارهم في تحليل عوامل عرض العمل ودراسة مشكلات عبء الإعالة السكانية ودراسة أنماط الاستهلاك واتجاهاته وحجم القوة البشرية وغير ذلك .

د- الحالة الزواجية للسكان

١- تعتبر دراسة الأوضاع الزواجية للمجتمع من أهم الدراسات الاجتماعية التي تلقي الضوء على الكثير من الظواهر الاجتماعية، خاصة إذا صنفت هذه الأوضـاع بالتقاطع مع البيانات الأخرى كالسن والحالة التعليمية والمهنية وغيرها، حيث يمكن ذلك من تحليل أسباب الإقبال على الزواج او الأحجام عنه وأسباب الطلاق ومعدلاته وحالات الترمل ومتوسط السن عند الزواج وغيرها . وبالإضافة الى ذلك فان دراسة هذه الظواهر والعوامل التي تؤثر فيها يمكن ان تتم من زاوية تأثيرها على مستويات الخصوبة ومعدلات المواليد .

٢- تفيد معرفة الحالة الزواجية للسكان في حساب بعض المؤشرات اللازمة للتقديرات السكانية كنسبة الأطفال إلى النساء المتزوجات .

٣- تفيد بيانات الحالة الزواجية للسكان في بحوث اقتصادية ذات أهمية فائقة . فعلى أساس معدلات الزواج يمكن إستشفاف مدى الحاجة الى مساكن إضافية كماً ونوعاً .

هـ بيانات المواليد والوفيات :

١- ان معدلات المواليد والوفيات في السلطنة غير محددة حتى الان بشكل دقيق ، وذلك نتيجة لعدم وجود نظام للتسجيل المدني . الا انه يمكن الوصول الى تقديرات لهذه المعدلات من بيانات المواليد أحياء للمرأة طيلة حياتها ، والباقين منهم على قيد الحياة ، وكذلك مواليد السنة السابقة للتعداد ، وذلك باستخدام الطرق الحديثة في التحليل الديموغرافي .

٢- ويمكن أيضا قياس مستويات الخصوبة والوفاة في القرى والحضر ومعرفة الفروق بينهما وتحليل أسباب هذه الفروق .

٣- كما إن السؤال المباشر للأسرة عن عدد الوفيات التي حدثت خلال السنة السابقة للتعداد يعطي منظومة من البيانات حول عدد الوفيات وتوزعها حسب العمر وللذكور والإناث كل على حده. وهذه البيانات هي الأساس في بناء جدول حياة وطني .

و- بيانات الإقامة المعتادة (الحالية والسابقة) :

تعطي هذه البيانات صورة عن تحركات السكان والهجرة الداخلية بين ولايات ومناطق السلطنة كما تعطي فكرة عن تيارات الهجرة وتدفقاتها السنوية وذلك من بيان مدة الإقامة الحالية لكل فرد في مكان إقامته المعتادة وقت التعداد .

ز- بيانات الحالة التعليمية والالتحاق بالمدارس :

١- تعتبر الحالة التعليمية من الخصائص الأساسية للسكان حيث تندر بيانات عن الأميين وأماكن تركزهم وأعمارهم وأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية وغير ذلك . وهذه الأمور لابد من معرفتها لكل المهتمين بدراسة الأمية ووضع الخطط ورسم السياسات للقضاء عليها .

٢- كما ان مقارنة اعداد الأميين التي يتم الحصول عليها من التعداد الراهن بتلك التي تم الحصول عليها من تعدادسابق تمكن من الوقوف على مدى التقدم الذي أحرزه البلد في القضاء على الأمية ومدى فعالية الجهود التي بذلت لذلك.

٣- والتعرف على عدد الحاصلين على مؤهل تعليمي ونوع هذا المؤهل يمكن الدولة من الاستفادة من الخبرات والمؤهلات النادرة.

٤- إن الحالة التعليمية من الخصائص السكانية التي اذا ما قورنت بالخصائص الأخرى تساعد على فهم الكثير

من الظواهر السكانية والاقتصادية والاجتماعية . ففي الدراسات السكانية يحتاج الباحث الى تحديد اثر الحالة التعليمية في الخصوبة ومعدلات المواليد وبالتالي أثرها في معدلات النمو السكاني ، وكذلك اثر الحالة التعليمية في مستوى الوفيات . وفي البحوث الاقتصادية من المفيد جدا التعرف على علاقة نوع التعليم بالنشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الفرد واثر التعليم في العمالة والبطالة . كما تعنى البحوث الاجتماعية بالكشف عن علاقة التعليم بعادات الزواج كالسن عند الزواج الأول وظاهرة تعدد الزوجات وغير ذلك .

٥- أما بيانات الالتحاق في المدارس فسوف توفر المعطيات اللازمة لدراسة نسب الاستيعاب والتسرب والهرم التعليمي بشكل عام .

حـ - بيانات نوع النشاط (القوة البشرية) والمشتغلين والمتعطلين (قوة العمل) : -

١- تفيد بيانات نوع النشاط في إعطاء صورة عن تلك الفئة من السكان القادرين على العمل المنتج (القوة البشرية) وأولئك الذين يقومون فعلا بعبء النشاط الاقتصادي وإعالة بقية السكان(القوة العاملة) ودراسة أحوالهم وتوزيعاتهم الجغرافية وتوزيعاتهم على المهن المختلفة ، بحيث يمكن معرفة عدد المشتغلين في كل مهنة وتوزيعات هذه المهن على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وفي ضوء ذلك يتم رسم السياسات الملائمة لتحقيق التوازن المرغوب للقوى العاملة بين عرضها والطلب عليها.

٢- كما تمكن هذه البيانات من معرفة عدد المتعطلين وأماكن تركزهم والمهن والقطاعات الإقتصادية التي استغنت عنهم ،فضلا عن دراسة الاستخدام الجزئي . وكل ذلك يعتبر الركن الأساسي في تخطيط القوى العاملة ووضع برامج التعليم والتدريب بما يكفل تدعيم كفايتها وخبراتها لتستطيع ان تحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣- أما البيانات المتعلقة بالمهن والأنشطة الثانوية فتعتبر بيانات مكملة حيث تمكن الدارسين والمحللين من التعرف على تلك الفئة من السكان الذين يقومون بأعمال إضافية الى جانب أعمالهم الأصلية .

ط- بيانات ذوي الاحتياجات الخاصة :

تعتبر البيانات عن ذوي الاحتياجات الخاصة واحدة من أهم البيانات الاجتماعية على الإطلاق . ذلك لان التعداد يكاد يكون المصدر الوحيد لمثل هذه البيانات في كثير من البلدان . وتبرز أهمية هذه البيانات في الأقطار التي تضع برامج لرعاية هذه الشريحة من السكان.

سلطنة عمان
وزارة الاقتصاد الوطني
التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

التعداد ظاهرة عالمية

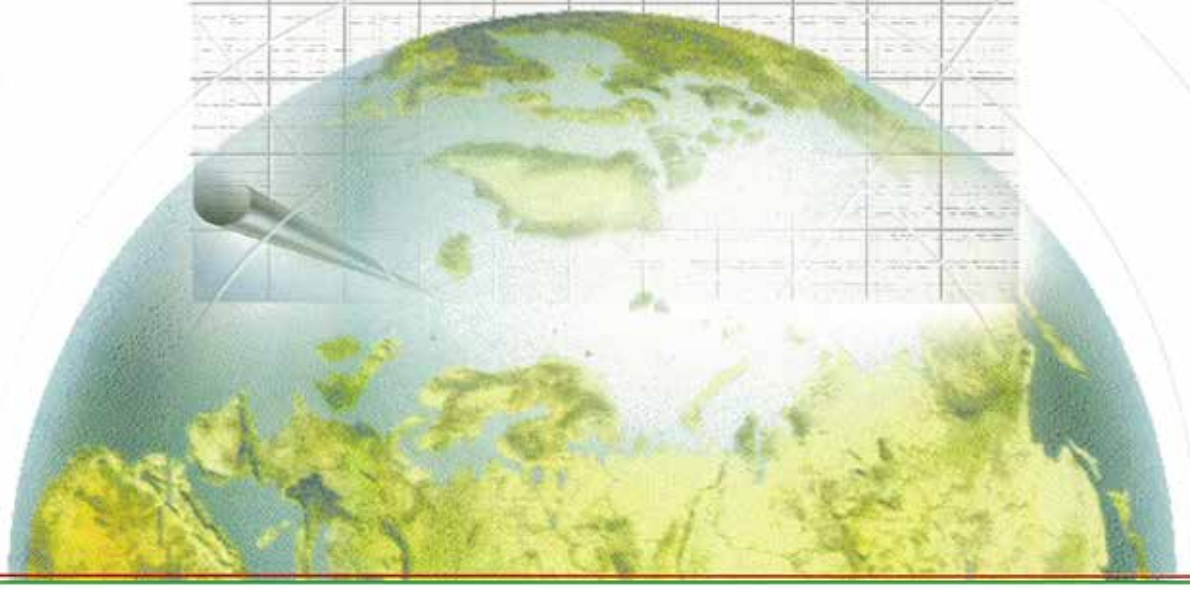

في شهر تموز/ يوليو من عام ١٩٨٧م شهد العالم تظاهرة سكانية لم يسبق لها مثيل. فقد أقامت العديد من الحكومات والمنظمات الدولية مهرجانات خطابية وندوات إعلامية بمناسبة بلوغ عدد سكان العالم خمسة مليارات نسمة . وعلى الرغم من أن تلك المناسبة كانت في ظاهرها مناسبة سارة وتعكس اهتماما كبيرا بالقضايا السكانية ، فان هذا الاهتمام كان في الواقع مشوبا بالقلق على مستقبل الجنس البشري. فمن الحقائق الثابتة ان معدلات النمو السكاني في العصور الغابرة كانت ضئيلة جدا وكانت في الواقع بين مد وجزر حيث كان السكان يتكاثرون ثم يتناقصون بفعل الحروب والأوبئة والمجاعات . ولم تكن تلك المعدلات في أي وقت من الأوقات على هذا المستوى المرتفع التي هي عليه اليوم .

ويقدر بعض العلماء انه منذ بدء الخليقة وحتى عام ١٨٣٠ لم يتجاوز مجمل سكان الكرة الأرضية المليار نسمة . غير أن هذا العدد تضاعف في غضون المائة سنة التالية لذلك التاريخ حيث وصل عددهم إلى ملياري نسمة حوالي عام ١٩٣٠ . أما المليار الثالث من سكان الكرة الأرضية فقد تحصل خلال فترة لم تتجاوز ثلاثين سنة حيث قدر عدد سكان العالم عام ١٩٦٠ بثلاثة مليارات وفي عام ١٩٧٥، أي بعد مضي ١٥ سنة فقط ، ارتفع عدد السكان إلى أربعة مليارات ثم أضيف المليار الخامس خلال فترة ١٢ سنة .

ويعود هذا النمو المتسارع لسكان العالم إلى التقدم الكبير الذي أحرزته البشرية في القضاء على الأوبئة والمجاعات التي كانت تفتك من وقت لاخر بأعداد هائلة من بني البشر . فمنذ القرن السابع عشر أخذت مقدرة الإنسان في التحكم في الأوبئة والسيطرة عليها تتصاعد تدريجيا بفعل الاكتشافات في ميادين الصحة والعلوم الطبية ، وفي التقليل من أثار المجاعات نتيجة تنامي شبكة المواصلات التي كانت تسهل نقل الأغذية من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها . وكنتيجة لذلك أخذت الفجوة تتسع بين معدلات الولادة التي حافظت على مستويات مرتفعة ومعدلات الوفاة التي أخذت تهبط بتسارع متزايد .

لقد أثار هذا النمو الجارف للسكان اهتماما بالغا لدى العديد من الحكومات والأجهزة المعنية بالتخطيط والدارسين والمحللين ، ذلك لان القضية لم تكن تقتصر على تضخم عدد السكان. فقد كان النمو العددي للسكان يقترن بتغير في الكثافة السكانية والتركيب والخصائص السكانية . وكان لهذا التغير انعكاسات سلبية على أهداف برامج التنمية وخاصة في الأقطار المكتظة بالسكان والفقيرة في الموارد.

ولعل أحد ابرز مظاهر هذا الاهتمام بقضية النمو السكاني المتسارع ، هو تلك الوثيقة التاريخية المسماة : إعلان السكان . فمنذ حوالي ٣٠ سنة خلت رفع اثنا عشر من ملوك ورؤساء الدول الوثيقة إلى الأمين العام للأمم المتحدة . وقبل انقضاء عام واحد على إعلانها وصل عدد الموقعين عليها من رؤساء الدول إلى ٣٠ ملكا ورئيسا . وقد جاء في مقدمة الوثيقة ان الموقعين عليها:

يدركون خطر استفحال المسألة السكانية وانهم ، بوصفهم مسؤولين عن حكومات بلادهم ، وحريصين على رفاهية شعوبهم ، يعلنون بالإجماع :

أولا : انه يجب اعتبار المشكلة السكانية عنصرا أساسيا في كل تخطيط بعيد المدى إذا أرادت الحكومات إنجاز أهدافها الاقتصادية وتحقيق طموح شعوبها إلى حياة افضل.

ثانيا : أن تحقيق سلام دائم يتوقف إلى حد بعيد على الجهود التي تبذل في مواجهة مشكلة التغيرات السكانية.

وقد بلغ الاهتمام العالمي بالقضايا السكانية ذروته عام ١٩٧٤ حيث اعتبر ذلك التاريخ : العام العالمي للسكان. وفي ذلك العام عقد واحد من اشهر المؤتمرات السكانية في التاريخ هو مؤتمر بوخارست وكان هذا المؤتمر بمثابة اضخم تظاهرة سكانية على الصعيد العالمي . وجرت خلاله مناقشات جادة وطرحت من خلاله كافة الاتجاهات في معالجة المسائل السكانية . وخلص المؤتمرون في النهاية إلى تبني وإصدار الخطة العالمية للسكان التي تضمنت أهدافا محددة على طريق اسعاد الجنس البشري . هذا وقد اتبع هذا المؤتمر بمؤتمر آخر هو مؤتمر المكسيك وذلك في عام ١٩٨٤ ، وجرى خلاله استعراض وتقييم النتائج التي أسفرت عنها الخطة العالمية للسكان، والتي لم تحقق في الواقع سوى قدر قليل من أهدافها. ثم تلا ذلك مؤتمر ثالث عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ .

وكمقدمة لمؤتمر المكسيك عقدت مؤتمرات إقليمية للسكان في بقاع متعددة من أقاليم العالم . وكان منها المؤتمر الإقليمي للسكان في الوطن العربي الذي عقد في مدينة عمان خلال الفترة ٢٥-٢٩ أذار /مارس ١٩٨٤ . وصدر عن المؤتمر وثيقة سميت اعلان عمّان حول السكان والتنمية . وقد تصدر حيثيات تلك الوثيقة ما يلي :

« انطلاقا من نصوص ميثاق العمل الاقتصادي القومي الصادر عن الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان، والذي عبروا فيه عن إيمانهم بأن الإنسان العربي هو صانع التنمية وهدفها » .
وبعد إيراد الحيثيات الأخرى وتحت عنوان المبادئ العامة نص الإعلان على ما يلي :

« أن المسألة السكانية ترتبط في علاقات تبادلية وثيقة بالمسألة الاجتماعية / الاقتصادية وبالإطار الثقافي ، ومن ثم بحركة التنمية ، ... الخ »

أن الوعي العالمي بالمسائل السكانية والاهتمام بها على النحو السابق ذكره مدين بلا شك إلى ذلك التقدم الكمي والنوعي الذي تم احرازه في مجال الإحصاء بشكل عام ، وفي ميدان الإحصاءات السكانية بشكل خاص والتي يعتبر التعداد العام للسكان المصدر الأساسي لها . فقد أسفز هذا التقدم عن إثبات الكثير من الحقائق التي كانت حتى عهد قريب مجرد نظريات وافتراضات ، كما ساهم في إيضاح الرؤية حول طبيعة العلاقات المتبادلة بين المتغيرات السكانية بعضها ببعض من جهة ، وبينها وبين المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى. لقد أصبحت تلك العلاقات حقائق مسلما بها كما اصبح الالمام بها واسعا لدى رجال الفكر والسياسة والاقتصاد في شتى بقاع العالم ، وان كانوا قد اختلفوا ومازالوا يختلفون في الرؤى حول كيفية التعامل معها ومعالجة بعض المشكلات الناجمة عنها .

التعاون الدولي في ميدان التعدادات :-

كان المؤتمر الديموغرافي الدولي الذي عقد عام ١٨٧٨م فاتحة التعاون الدولي في مجال التعداد . غير أن هذا التعاون اكتسب زخماً كبيراً في إطار هيئة الأمم المتحدة التي تأسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية . فقد أخذت هذه المنظمة على عاتقها منذ البداية النهوض بمستويات الأداء في إجراء التعدادات ، والارتقاء بمستويات الشمول والدقة في معطياتها ، وكان نهجها في ذلك يقوم على دراسة وتحليل طرائق التعدادات الوطنية وتجميع الخبرات المكتسبة وتلخيصها ومن ثم وضعها في متناول الدول للاستفادة منها .

وتعود بداية جهود الأمم المتحدة في هذا المضمار إلى عام ١٩٤٧م حيث أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في دورة انعقاده الرابعة القرار رقم (٤١) الذي يطلب فيه من الأمين العام

للأمم المتحدة تقديم الإرشادات الضرورية إلى الدول الأعضاء بهدف مساعدتها على تحسين مستويات شمول ودقة معطيات التعدادات السكانية وزيادة قابلية هذه المعطيات للمقارنات الدولية. واستناداً إلى هذا القرار ابتدأت الأمم المتحدة في إصدار سلسة من المنشورات حول منهجيات وطرائق التعداد ولأخرى حول التوصيات الدولية بشأنها .

وكان لصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية (UNFPA) الذي تأسس في أواخر الستينيات دوراً بارزاً ومتميزاً في ميدان التعدادات السكانية وما يرتبط بها من برامج ، فقد ساهم هذا الصندوق وما يزال في تحفيز الدول على إجراء التعدادات والمحافظة على انتظام دوريتها وتقديم المعونات الفنية لها في معرض تنفيذها . وغالباً ما تكون هذه المعونات في صورة خبراء وتدريب ووسائل نقل ومعدات تجهيز البيانات وغيرها.

إدارة التعداد: ص. ب: ٨٨١ مسقط ـ الرمز البريدي ١١٣، هاتف: ٦٩٨٩٠٠/٦٩٨٨٢٥/٦٩٥٨١٣/٦٩٨٨٢٣ ـ فاكس: ٦٩٨٩٠٩
Census Administration: P.O.Box: 881 Muscat - Postal Code: 113 - Tel: 698900/698825/695813/698823
Fax:698909 E-mail: mone@omantel.net.om